The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 125-146
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

A Proposed Framework for Managing Development Priorities in Libya sing Strategic Foresight Methodologies

Mohamed Yousef Elzidani[1], Afaf Muftah Sasi[2], Huda Mohamed El-Houni[3*]
[1]Minister of Planning, Deputy Minister for Technical Affairs and Budget, Tripoli, Libya
[2]Planning & Studies Department, Ministry of Planning, Tripoli, Libya
[3]Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

إطار مقترح لإدارة أولويات التنمية في ليبيا باستخدام منهجيات الاستشراف الاستراتيجي

محمد يوسف الزيداني[1]، عفاف مفتاح ساسي[2]، هدى محمد الهوني[3*]
[1]وزير التخطيط المكلف ووكيل الوزارة للشؤون الفنية والميزانية، طرابلس، ليبيا
[2]إدارة التخطيط والدراسات، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا
[3]الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: Hhouni38@gmail.com

Received: May 15, 2026	Accepted: August 01, 2026	Published: August 06, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to develop a proposed institutional framework for managing development priorities in Libya, facilitating a transition from “statistical monitoring” to evidence- and foresight-informed “strategic decision-making.” The study addresses the absence of a systematic institutional mechanism linking available national data to the prioritization of development needs amid limited resources and competing demands. The study adopted a descriptive-analytical approach, supported by a comparative review of relevant literature and international experiences. It used detailed data from the Multiple Indicator Cluster Survey (MICS 2024–2025) to diagnose development gaps across four main dimensions: education; health and nutrition; living standards and digital inclusion; and social protection. Spatial and social equity was incorporated as a cross-cutting criterion across these dimensions. The findings reveal significant structural gaps, most notably low enrolment in early childhood education, 9.2% nationally and only 0.6% in the South, a weak home learning environment (2.9%), persistent malnutrition, including a stunting rate of 12%, substantial regional disparities in vaccination coverage, 63.1% in Al Jabal Al Akhdar compared with 90.9% in Tarhuna, and a pronounced digital divide. Only 22.3% of households own a computer, with a 47-percentage-point gap between the poorest and wealthiest quintiles. Within its theoretical and applied framework, the study developed the Strategic Development Priority Index (SDPI) as a preliminary prototype of a composite quantitative tool for prioritizing government interventions. It also proposed a rigorous protocol for transforming the prototype into an officially validated national index through expert validation and sensitivity analysis. Furthermore, the study proposed institutional mechanisms for operationalizing the index, most notably establishing a Development Priorities Management Unit within the Ministry of Planning and integrating the index’s outputs into the public budgeting cycle through a phased roadmap: design, pilot testing, and nationwide implementation.

Keywords: Development priorities management; strategic foresight; evidence-informed policy; Multiple Indicator Cluster Survey (MICS); spatial equity; Strategic Development Priority Index (SDPI); Libya.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطار مؤسسي مقترح لإدارة أولويات التنمية في ليبيا، ينتقل بها من "الرصد الإحصائي" إلى "صناعة القرار الاستراتيجي" القائم على الأدلة والاستشراف. وتكمن مشكلة الدراسة في غياب آلية منهجية مؤسسية تربط بين البيانات الوطنية المتاحة وترتيب الأولويات التنموية في ظل محدودية الموارد وتعدد الاحتياجات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بمراجعة مقارنة للأدبيات والتجارب الدولية، واستخدمت البيانات التفصيلية للمسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2024–2025) لتشخيص الفجوات التنموية عبر أربعة أبعاد رئيسة: التعليم، الصحة والتغذية، مستوى المعيشة والشمول الرقمي، الحماية الاجتماعية، مع اعتماد العدالة المكانية والاجتماعية معياراً أفقياً عابراً للأبعاد. توصلت الدراسة إلى نتائج حاسمة تكشف عن فجوات هيكلية، أبرزها: تدني الالتحاق بالتعليم المبكر (9.2% وطنياً، و0.6% في الجنوب)، وضعف بيئة التعلم المنزلية (2.9%)، واستمرار مؤشرات سوء التغذية (التقزم 12%)، وتفاوت حاد في تغطية التطعيمات بين المناطق (63.1% في الجبل الأخضر مقابل 90.9% في ترهونة)، وفجوة رقمية صارخة (امتلاك الحاسوب 22.3% فقط، بفارق 47 نقطة مئوية بين أفقر وأغنى خُمس). وفي إطارها النظري والتطبيقي، طورت الدراسة "مؤشر أولويات التنمية الاستراتيجية" (SDPI) بوصفه أداة كمية مركبة نموذجية أولية لترتيب التدخلات الحكومية، مع طرح بروتوكول صارم لتحويله إلى مؤشر وطني معتمد عبر التحقق الخبرائي وتحليل الحساسية. واقترحت آليات مؤسسية لتفعيله، أبرزها: إنشاء "وحدة إدارة أولويات التنمية" بوزارة التخطيط، ودمج مخرجات المؤشر في دورة إعداد الموازنة العامة وفق خارطة طريق مرحلية (تصميم، تجريب، تعميم).

الكلمات المفتاحية: إدارة أولويات التنمية، الاستشراف الاستراتيجي، السياسات المبنية على الأدلة، المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)، العدالة المكانية، مؤشر أولويات التنمية الاستراتيجية (SDPI)، ليبيا.

المقدمة:

شهدت فلسفة التخطيط التنموي خلال العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً على المستوى العالمي؛ إذ انتقلت الحكومات من النموذج التقليدي القائم على "الاستجابة للأزمات" إلى نموذج استباقي أكثر مرونة، يستند إلى الأدلة والبيانات، والاستشراف الاستراتيجي، وإدارة الأولويات في ظل محدودية الموارد (OECD, 2020; UNDP, 2022). ولم يعد نجاح السياسات العامة يُقاس بقدرتها على معالجة المشكلات القائمة فحسب، وإنما بمدى قدرتها على توقع التحديات المستقبلية وتوجيه الموارد نحو التدخلات الأكثر تأثيراً واستدامة.

وفي ظل هذا التحول، برز مفهوم "إدارة أولويات التنمية" بوصفه مدخلاً حديثاً في الإدارة العامة، يهدف إلى بناء آليات مؤسسية ترتب القضايا التنموية وفق معايير موضوعية، تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتعظيم أثر السياسات الحكومية. ولم يعد هذا المفهوم يعمل بمعزل عن غيره، بل أصبح يعتمد على التكامل العضوي بين التحليل الإحصائي الدقيق، ومنهجيات الاستشراف الاستراتيجي، وصناعة القرار.

وعلى المستوى الوطني، تواجه ليبيا تحديات تنموية مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية. وقد أظهرت التقارير الوطنية استمرار وجود فجوات تنموية هيكلية في عدد من القطاعات الحيوية، مما يُبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز التكامل بين البيانات الوطنية وعملية إعداد السياسات العامة. ورغم التطور الملحوظ في إنتاج البيانات الرسمية - من خلال تنفيذ المسوح الوطنية الكبرى (كمسح MICS) وإصدار النشرات الاقتصادية والاجتماعية - إلا أن الاستفادة الفعلية من هذه البيانات لا تزال تتركز في الوصف الإحصائي ورصد المؤشرات، دون وجود إطار مؤسسي متكامل يحوّل هذه المؤشرات إلى أولويات تنموية قابلة للتنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تُصنَّف أكاديمياً ضمن ما يُعرف بـ 'أبحاث الأطر المفاهيمية والمنهجية (Conceptual & Methodological Framework Papers)؛ فهي لا تدّعي تقديم نموذج نهائي مُعتمد، بل تطرح تصوراً أولياً لمؤشر (SDPI) والسيناريوهات الاستشرافية المصاحبة له، بهدف إثبات الجدوى المنهجية لربط البيانات الوطنية بالاستشراف المستقبلي، تمهيداً لاختباره ميدانياً وعبر الخبراء في خطوات بحثية لاحقة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في غياب إطار منهجي ومؤسسي متكامل يربط بين البيانات الوطنية ومنهجيات الاستشراف الاستراتيجي لإدارة أولويات التنمية في ليبيا. ففي الواقع العملي، تُستخدم المؤشرات الوطنية غالباً في أغراض الرصد والتقارير الدورية، بينما لا توجد آلية منهجية تحول نتائج هذه المؤشرات إلى أولويات تنموية مرتبة وفق معايير موضوعية تأخذ في الاعتبار: حجم الفجوة، عدد المتأثرين، الأثر الاقتصادي والاجتماعي، المخاطر المستقبلية، والقدرة المؤسسية على التدخل.

ويترتب على ذلك أن عملية تحديد الأولويات قد تتأثر بالاعتبارات القطاعية أو الظرفية أكثر من اعتمادها على تحليل متكامل للأدلة، مما يؤدي إلى تشتت الموارد، وضعف التنسيق بين القطاعات، وانخفاض كفاءة السياسات العامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تداخل أربعة أبعاد متكاملة: علمية، ومنهجية، وتطبيقية، ووطنية، تجعل منها إضافة نوعية للأدبيات العربية والوطنية في مجال التخطيط التنموي وصناعة السياسات العامة.

- **الأهمية العلمية:** تكمن القيمة العلمية للدراسة في كونها محاولة جادة لسد فجوة معرفية حقيقية في الأدبيات العربية والوطنية، وذلك من خلال:

1. الدمج التكاملي النادر: تقدم الدراسة نموذجاً مفاهيمياً يجمع لأول مرة في السياق الليبي بين ثلاثة حقول كانت تُعالج بصورة منفصلة: (1) السياسات المبنية على الأدلة، (2) الاستشراف الاستراتيجي، (3) إدارة أولويات التنمية. وهذا الدمج يُثري حقل الإدارة العامة ويكسر العزلة بين المفاهيم التي تناولتها الدراسات السابقة بمعزل عن بعضها.
2. تطوير مفهوم محوري جديد: تطرح الدراسة مفهوم "إدارة أولويات التنمية المبنية على الأدلة والاستشراف" بوصفه مفهوماً محورياً يجمع بين التشخيص الكمي والاستشراف المستقبلي، وهو مفهوم لا يزال نادراً في الأدبيات العربية.
3. الإضافة إلى أدبيات المؤشرات المركبة: تُسهم الدراسة في تطوير الأدبيات المتعلقة ببناء المؤشرات المركبة للتنمية، من خلال طرح بروتوكول صارم لاختيار المؤشرات والأوزان والتحقق من المتانة، بدلاً من الاعتماد على حسابات وصفية.

- **الأهمية التطبيقية:** على الصعيد التطبيقي، تقدم الدراسة أدوات قابلة للتوظيف المباشر من جانب وزارة التخطيط والجهات الحكومية:

1. خارطة طريق منهجية: توفر للجهات الحكومية مساراً عملياً للانتقال من "التخطيط الوصفي" إلى "التخطيط الاستباقي المبني على الأدلة والاستشراف".
2. أداة دعم قرار (SDPI): تقدم مؤشراً مركباً أولياً يمكن تطويره إلى لوحة قيادة تفاعلية تربط البيانات بدورة الموازنة العامة.
3. آلية مؤسسية مقترحة: تقترح إنشاء "وحدة إدارة أولويات التنمية" كحلقة وصل بين منتجي البيانات ومتخذي القرار، مما يسد الفجوة المؤسسية التي كشفت عنها الأدبيات الدولية (WHO, 2024).
4. مصفوفة سياسات مرتبة: تترجم النتائج إلى تدخلات قابلة للتنفيذ مع تحديد الجهات المسؤولة والآجال والأثر المتوقع.
5. جسر بين البيانات والقرار: توفر نموذجاً لتحويل البيانات الوطنية الخام (MICS، النشرات الاقتصادية، تقارير التنمية البشرية) إلى سياسات تنموية فاعلة.

- **الأهمية الوطنية:** على المستوى الوطني، تكتسب الدراسة أهميتها من:

1. دعم رؤية ليبيا 2050: يوفر الإطار المقترح أداة عملية لتحقيق المحاور الاستراتيجية للرؤية، خاصة محاور رأس المال البشري، والصحة، والتحول الرقمي، والعدالة الاجتماعية.
2. تعزيز التماسك الاجتماعي: من خلال اعتماد العدالة المكانية معياراً أفقياً، تُسهم الدراسة في توجيه الموارد نحو المناطق الأكثر حرماناً (الجنوب، الريف، الكفرة، الجفرة)، مما يعزز الإنصاف ويقلل من أسباب الاحتقان الاجتماعي.
3. الاستعداد للتحولات المستقبلية: من خلال دمج الاستشراف الاستراتيجي، تُعدّ الدراسة صانع القرار الليبي لمواجهة تحديات التحول الرقمي، والتغيرات الديموغرافية، وتقلبات الإيرادات، وشح المياه.
4. ترشيد الإنفاق العام: في ظل محدودية الموارد، يساعد الإطار على توجيه الإنفاق نحو التدخلات الأعلى أثراً، مما يرفع كفاءة السياسات العامة ويقلل من تشتت الموارد.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تطوير إطار مؤسسي مقترح لإدارة أولويات التنمية في ليبيا، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الآتية:

1. تشخيص الفجوات التنموية في ليبيا استناداً إلى البيانات الوطنية (MICS 2024–2025) وتحليل التفاوتات المكانية والاجتماعية.
2. اقتراح معايير كمية ومؤسسية لترتيب الأولويات مع مراعاة العدالة المكانية والاجتماعية.
3. توظيف منهجيات الاستشراف الاستراتيجي في استشراف أولويات التنمية المستقبلية واختبار متانتها أمام السيناريوهات البديلة.
4. تصميم آلية مؤسسية تربط المؤشر المقترح بدورتي التخطيط والموازنة والمتابعة.
5. تطوير مصفوفة وطنية متعددة المعايير (SDPI) كأداة عملية لدعم متخذي القرار.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- كيف يمكن تطوير إطار مؤسسي لإدارة أولويات التنمية في ليبيا يعتمد على البيانات الوطنية ومنهجيات الاستشراف الاستراتيجي، بما يدعم صناعة السياسات العامة ويعزز كفاءة تخصيص الموارد؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما أبرز الفجوات والتحديات التنموية التي تكشفها البيانات الوطنية في ليبيا؟
2. ما المعايير الأكثر ملاءمة لترتيب أولويات التنمية في السياق الليبي؟
3. كيف يمكن توظيف منهجيات الاستشراف الاستراتيجي في استشراف أولويات التنمية المستقبلية؟

4. ما الممارسات الدولية التي يمكن الاستفادة منها في بناء الإطار المؤسسي؟
5. ما مكونات الإطار المقترح وآليات تطبيقه في المؤسسات الحكومية الليبية؟

المفاهيم الواردة في الدراسة:

1. إدارة أولويات التنمية (Development Priorities Management):

- **التعريف النظري:** الإطار المنهجي والمؤسسي الشامل الذي تُصمم من خلاله العمليات والآليات اللازمة لتحديد القضايا التنموية، وترتيبها وفق معايير موضوعية، وتوجيه الموارد نحو التدخلات الأعلى أثراً والأكثر إلحاحاً، مع مراعاة القيود المالية والمؤسسية والأهداف الاستراتيجية للدولة (World Bank, 2023؛ OECD, 2020).
- **التعريف الإجرائي:** المنظومة المتكاملة من الإجراءات التحليلية والمؤسسية التي تعتمد على البيانات الوطنية ومنهجيات الاستشراف الاستراتيجي، بهدف تحويل المؤشرات الإحصائية إلى قرارات تنموية مرتبة وموجهة، بما يدعم صناعة السياسات العامة ويُحسّن كفاءة تخصيص الموارد في ليبيا.

2. أولويات التنمية (Development Priorities):

- **التعريف النظري:** المجالات أو القضايا التنموية المحددة التي تستوجب تدخلاً حكومياً عاجلاً أو استراتيجياً، بعد إخضاعها لعملية الترتيب المنهجي استناداً إلى حجم الفجوة التنموية، والأثر المتوقع، وعدد المستفيدين، ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (OECD, 2019؛ United Nations, 2015).
- **التعريف الإجرائي:** القطاعات التنموية الرئيسية (التعليم، الصحة، مستوى المعيشة، الحماية الاجتماعية) التي يتم استخلاصها وترتيبها بعد تطبيق الإطار المقترح على البيانات الوطنية (MICS 2024–2025)، مع مراعاة حجم الفجوة، والأثر، والمخاطر المستقبلية، والعدالة المكانية.

3. الاستشراف الاستراتيجي (Strategic Foresight):

- **التعريف النظري:** عملية منهجية منظمة لاستكشاف البدائل المستقبلية المحتملة، وتحليل الاتجاهات الكبرى والقوى المحركة للتغيير، والسيناريوهات البديلة، بهدف تمكين متخذي القرار من استباق حالات عدم اليقين (Godet, 2006؛ OECD, 2020؛ UNESCO, 2023).
- **التعريف الإجرائي:** الأداة المنهجية التي تُوظَّف لتحليل الاتجاهات المستقبلية والعوامل المحركة للتغيير، بهدف تقدير أثر المتغيرات المستقبلية على أولويات التنمية في ليبيا، وبناء سيناريوهات لاختبار متانة السياسات.

4. البيانات الوطنية (National Data):

- **التعريف النظري:** جملة المعلومات والبيانات الرسمية التي تُنتجها الأجهزة الإحصائية والمؤسسات الحكومية المختصة، وتشمل التعدادات السكانية، والمسوح الإحصائية، والسجلات الإدارية، والنشرات الدورية، والتقارير التنموية الوطنية (OECD, 2020؛ United Nations Statistics Division, 2022).
- **التعريف الإجرائي:** قاعدة الأدلة التجريبية الممثلة في بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2024–2025)، والنشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن وزارة التخطيط، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن UNDP، والتي اعتمدت عليها الدراسة في تشخيص الفجوات التنموية.

5. العدالة المكانية والاجتماعية (Spatial and Social Equity):

- **التعريف النظري:** مبدأ إنصاف يضمن توزيعاً عادلاً للخدمات والنتائج التنموية بين المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية، بحيث لا يُحرم أي فرد أو منطقة من الحد الأدنى من الفرص بسبب موقعه الجغرافي أو وضعه الاقتصادي.
- **التعريف الإجرائي:** معيار أفقي عابر للقطاعات يقيس مدى الإنصاف في توزيع الخدمات والنتائج بين المناطق (غرب/شرق/جنوب، حضر/ريف) والشرائح الاجتماعية (خماسيات الثروة)، ويُعامَل كمعامل يرفع أولوية المؤشر عندما تتسع فجوات التفاوت.

6. السياسات العامة (Public Policy):

- **التعريف النظري:** مجموعة القرارات والإجراءات والبرامج المتكاملة التي تتخذها الحكومة لمعالجة المشكلات العامة وتحقيق الأهداف المجتمعية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد العامة المتاحة (Lasswell, 1956؛ Dye, 2017).
- **التعريف الإجرائي:** المخرجات التطبيقية للإطار المقترح، والمتمثلة في القرارات الحكومية المتعلقة بتحديد أولويات التنمية وتخصيص الموارد، استناداً إلى الأدلة المستمدة من البيانات الوطنية ومخرجات الاستشراف الاستراتيجي.

7. الإطار المقترح (Proposed Framework):

- **التعريف النظري:** بناء نظري منظم يوضح العلاقات بين مجموعة من العناصر أو المتغيرات أو العمليات، بهدف تفسير ظاهرة معينة أو توجيه عملية صنع القرار (Jabareen, 2009؛ Miles, Huberman, & Saldaña, 2014).
- **التعريف الإجرائي:** النموذج المؤسسي التكاملِي الذي صممته الدراسة، والذي يربط بين البيانات الوطنية ومنهجيات الاستشراف الاستراتيجي في مسار منهجي واحد، لتشخيص الفجوات التنموية وترتيب أولويات التنمية ودعم صناعة السياسات العامة في ليبيا.

8. مؤشر أولويات التنمية الاستراتيجية (SDPI):

- **التعريف النظري:** (لا يوجد تعريف نظري سابق في الأدبيات بحسب اطلاع الباحث) — وهو مفهوم مستحدث في هذه الدراسة.
- **التعريف الإجرائي:** أداة كمية مركبة تترجم فجوات الأداء في الأبعاد التنموية إلى درجات رقمية موحدة وقابلة للمقارنة، تدمج بين حجم الفجوة، والعدالة المكانية (كمعامل أفقي)، والمخاطر المستقبلية (كمعامل مضاعف)، لترتيب التدخلات الحكومية بموضوعية.

9. إدارة أولويات التنمية المبنية على الأدلة والاستشراف:

- **التعريف النظري:** لا يوجد في الأدبيات السابقة تعريف موحد يجمع بين ثلاثة مفاهيم في آن واحد (إدارة أولويات التنمية، والبيانات الوطنية، والاستشراف الاستراتيجي)، مما يبرز الحاجة إلى تطوير مفهوم تكاملي يسد هذه الفجوة المعرفية.
- **التعريف الإجرائي:** عملية مؤسسية متكاملة وديناميكية، تعتمد على توظيف البيانات الوطنية الرسمية في تشخيص الفجوات التنموية الراهن، واستخدام منهجيات الاستشراف الاستراتيجي لتحليل المتغيرات والمخاطر المستقبلية، بهدف ترتيب أولويات التنمية بصورة موضوعية ومرنة، بما يدعم صناعة السياسات العامة ويعزز كفاءة تخصيص الموارد.

النظريات المفسرة لمشكلة الدراسة:

يستند الإطار المقترح في هذه الدراسة إلى خمسة مداخل نظرية متكاملة، تتقاطع فيما بينها لتُشكّل أساساً تفسيرياً متيناً لمشكلة الدراسة، وتُبرّر في الوقت ذاته الخيارات المنهجية والمؤسسية التي اعتمدها البحث. وفيما يلي عرض تحليلي لكل نظرية، وبيان صلة كل منها بمحاور الدراسة.

1. نظرية السياسات المبنية على الأدلة (Evidence-Based Policy Theory):

تقوم هذه النظرية على فرضية جوهرية مفادها أن القرارات الحكومية ينبغي أن تستند إلى بيانات ومؤشرات وأدلة علمية موثوقة، بدلاً من الاعتماد على التقديرات الشخصية أو الاعتبارات السياسية الآنية. ويفترض هذا المدخل أن جودة السياسات العامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة البيانات المستخدمة في تشخيص المشكلات، وتحليل البدائل، وتقييم النتائج، بما يُسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة ورفع فاعلية التدخلات الحكومية (Cairney, 2016 ؛Head, 2016).

وتتوافق هذه النظرية مع الدراسة الحالية توافقاً مباشراً، إذ تنطلق من توظيف البيانات الوطنية الرسمية وبخاصة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2024–2025) ، بوصفها الأساس التجريبي لتشخيص الفجوات التنموية، وبناء الإطار المقترح لإدارة أولويات التنمية. كما تتقاطع مع إقرار النظرية بأن الأدلة وحدها لا تكفي، بل تحتاج إلى وساطة مؤسسية وقدرات تحليلية لترجمتها إلى قرارات فاعلة، وهو ما يُفسّر تركيز الدراسة على اقتراح آلية مؤسسية (وحدة إدارة أولويات التنمية) لسد الفجوة بين إنتاج البيانات وصناعة القرار.

2. نظرية الاستشراف الاستراتيجي (Strategic Foresight Theory):

ترى هذه النظرية أن نجاح المؤسسات العامة لا يعتمد فقط على تحليل الواقع الراهن، وإنما على قدرتها على استشراف المستقبل واستباق التغيرات المحتملة. ويقوم الاستشراف الاستراتيجي على تحليل الاتجاهات طويلة المدى (Mega-trends)، واستكشاف القوى المحركة للتغيير، وبناء السيناريوهات المستقبلية البديلة، بهدف تمكين متخذي القرار من التعامل مع حالات عدم اليقين، وصياغة سياسات أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للتحولات الجذرية (Godet, 2006؛ OECD, 2020؛ UNESCO, 2023).

وتستند الدراسة الحالية إلى هذه النظرية في توظيف أدوات الاستشراف لتحليل انعكاسات المتغيرات المستقبلية على أولويات التنمية، وعدم الاكتفاء بتحليل البيانات الحالية فحسب. وقد تجلّى هذا التوظيف في إدماج "معامل المخاطر المستقبلية" (FRM) ضمن معادلة ترتيب الأولويات، وفي بناء سيناريوهات استشرافية لاختبار متانة التدخلات المقترحة أمام أوضاع مستقبلية متمايزة، بما يُكسب الإطار المقترح بُعداً استباقياً يتجاوز النموذج التقليدي القائم على ردود الأفعال.

3. نظرية اتخاذ القرار الرشيد (Rational Decision-Making Theory):

تفترض هذه النظرية أن صانع القرار يسعى إلى اختيار البديل الذي يحقق أعلى منفعة ممكنة، بعد دراسة البدائل المتاحة وتحليل المعلومات بصورة منهجية. ويمر القرار الرشيد بعدة مراحل متسلسلة تبدأ بتحديد المشكلة، ثم جمع البيانات، وتحليل البدائل، واختيار البديل الأمثل، وأخيراً تنفيذ القرار وتقييم نتائجه (Dunn, 2018 ؛Simon, 1997).

وتنسجم هذه النظرية مع الدراسة الحالية انسجاماً وثيقاً، حيث يعتمد الإطار المقترح على تحليل البيانات الوطنية وترتيب أولويات التنمية وفق معايير موضوعية معلنة قبل اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد أو إعداد السياسات. كما تتقاطع مع الإقرار بأن العقلانية في السياق العام ليست عقلانية تقنية محضة، بل تتأثر بالقيود المؤسسية والسياقية، وهو ما يُبرّر تصميم الإطار على هيئة دورة متصلة (تشخيص ← ترتيب ← استشراف ← توجيه ← متابعة) بدلاً من كونه عملية خطية لمرة واحدة.

4. نظرية الحوكمة الرشيدة (Good Governance Theory):

ترتكز نظرية الحوكمة الرشيدة على مجموعة من المبادئ الجوهرية، أبرزها: الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والكفاءة، والاستجابة، وسيادة القانون. وترى هذه النظرية أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود مؤسسات قادرة على

إدارة الموارد العامة، واتخاذ القرارات بصورة قائمة على الأدلة، مع ضمان خضوعها للمحاسبة (World Bank, 2017؛ UNDP, 1997).

وتُسهم هذه النظرية في تفسير أهمية وجود إطار مؤسسي واضح لإدارة أولويات التنمية في ليبيا، بحيث تصبح عملية تحديد الأولويات جزءاً من منظومة الحوكمة الحكومية، وليس مجرد اجتهادات قطاعية منفصلة أو استجابات ظرفية. وقد تجلّى هذا التوظيف في اقتراح الدراسة إنشاء "وحدة إدارة أولويات التنمية" بوزارة التخطيط، ووضع ضوابط حوكمة تشمل الفصل بين منتجي البيانات وحساب المؤشر ومتخذي القرار، ونشر المنهجية بشفافية، وإخضاعها لمراجعة مستقلة دورية.

5. نظرية النظم (Systems Theory):

تنظر هذه النظرية إلى الدولة باعتبارها نظاماً متكاملاً تتفاعل داخله مجموعة من العناصر والمؤسسات والقطاعات بصورة مترابطة، وأن أي تغيير في أحد مكونات النظام ينعكس بالضرورة على بقية المكونات. ولذلك فإن معالجة المشكلات التنموية ينبغي أن تتم من خلال فهم العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة، وليس بمعالجة كل قطاع بصورة مستقلة أو معزولة (Bertalanffy, 1968؛ Meadows, 2008).

وتتوافق هذه النظرية مع الدراسة الحالية توافقاً جوهرياً، لأن ترتيب أولويات التنمية يتطلب النظر إلى الترابط بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما ينعكس في الإطار المقترح لإدارة الأولويات من خلال:

- اعتماد العدالة المكانية والاجتماعية كمعيار أفقي عابر للقطاعات، وليس بُعداً مستقلاً.
- إبراز الترابط بين الأبعاد الأربعة (التعليم، الصحة، المعيشة، الحماية)، إذ إن ضعف التغذية في السنوات الأولى يؤثر في الاستعداد والتعلم، ونقص الجهاز والمهارة الرقمية قد يوسع فجوة التعليم والعمل، والنزوح قد يقطع استمرارية التطعيم والتعليم والحماية.
- تصميم تدخلات متكاملة ذات أثر مضاعف، مثل برامج الطفولة المبكرة التي تجمع بين التغذية والتعلم ودعم الأسرة.

التكامل النظري بين المداخل الخمسة:

إن القيمة التفسيرية لهذه النظريات لا تكمن في كل منها على حدة، بل في التكامل العضوي بينها. فنظرية السياسات المبنية على الأدلة تُوفّر الأساس التجريبي، ونظرية الاستشراف الاستراتيجي تُضيف البُعد المستقبلي، ونظرية اتخاذ القرار الرشيد تُوفّر المنهجية التحليلية للمفاضلة، ونظرية الحوكمة الرشيدة تُؤطّر العملية مؤسسياً، ونظرية النظم تضمن النظر إلى الترابط القطاعي والمكاني.

وبهذا التكامل، يُفسّر الإطار النظري للدراسة مشكلة البحث من زوايا متعددة: لماذا لا تكفي البيانات وحدها؟ (نظرية الحوكمة). لماذا يجب استشراف المستقبل؟ (نظرية الاستشراف). كيف نرتب الأولويات موضوعياً؟ (نظرية القرار الرشيد). ولماذا نراعي الترابط والعدالة؟ (نظرية النظم). وهذا التكامل هو ما يمنح الإطار المقترح متانة تفسيرية وقدرة على توجيه التطبيق العملي في السياق الليبي.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

لا تكتمل الصورة المنهجية للدراسة دون وقفة تحليلية عند الأدبيات السابقة التي تناولت مفاهيم إدارة أولويات التنمية، والاستشراف الاستراتيجي، والسياسات المبنية على الأدلة، وذلك لاستخلاص الدروس المستفادة، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى سدها. وقد تم تصنّيف الدراسات السابقة ضمن اتجاهين رئيسين: دراسات أجنبية، ودراسات عربية ووطنية، مع تعقيب نقدي يبيّن موقع الدراسة الحالية من هذه الأدبيات.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1. **دراسة Dal Borgo & Monteiro (2023): بعنوان: Supporting Decision Making with Strategic Foresight: An Emerging Framework for Proactive and Prospective Governments** سعت هذه الدراسة إلى تطوير إطار داعم لصناعة القرار الحكومي من خلال دمج أدوات الاستشراف الاستراتيجي في مختلف مراحل دورة السياسات العامة. واعتمدت على المنهج التحليلي المقارن لعدد من التجارب الحكومية، وخلصت إلى أن إضفاء الطابع المؤسسي على الاستشراف يعزز جودة القرارات الحكومية، ويزيد من مرونة المؤسسات العامة في التعامل مع حالات عدم اليقين. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدات متخصصة للاستشراف داخل الأجهزة الحكومية لضمان استمرارية هذه الممارسة.
   - **ملاحظة تحليلية:** ركزت الدراسة على البُعد المؤسسي للاستشراف، لكنها لم تتناول كيفية دمج البيانات الوطنية الكمية في ترتيب الأولويات التنموية، وهو ما تسعى دراستنا الحالية إلى معالجته.
2. **دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2025): بعنوان: Strategic Foresight Toolkit for Resilient Public Policy** ركزت هذه الدراسة على تقديم إطار عملي وتطبيقي لدمج الاستشراف في تصميم السياسات العامة، من خلال تحليل الاتجاهات المستقبلية، وبناء السيناريوهات البديلة، واختبار مرونة البدائل الاستراتيجية قبل تنفيذها. وأكدت النتائج أن الحكومات التي تتبنى منهجيات الاستشراف تمتلك قدرة استباقية أعلى في بناء سياسات مرنة، وأوصت بضرورة دمج الاستشراف بشكل عضوي في عمليات التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار.
   - **ملاحظة تحليلية:** قدمت الدراسة أدوات عملية قيّمة، لكنها بقيت على مستوى "الإطار العام" دون تطبيقه على سياق تنموي محدد يرتب الأولويات وفق فجوات البيانات.

3. **دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (2026): بعنوان: UNDP's Foresight for Strategic Planning Toolkit** استهدفت الدراسة توضيح الآليات العملية لدمج الاستشراف الاستراتيجي في التخطيط الحكومي، مع التركيز على أدوات تحليل الاتجاهات الكبرى، وبناء السيناريوهات، والتخطيط العكسي (Backcasting) لدعم أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تحليل تجارب دولية متنوعة، أكدت الدراسة أن التكامل بين البيانات الوطنية ومنهجيات الاستشراف هو الكفيل برفع جودة الخطط الحكومية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة.
   - ملاحظة تحليلية: أبرزت الدراسة أهمية التكامل بين البيانات والاستشراف، لكنها لم تقدم نموذجاً كمياً قابلاً للتطبيق في الدول النامية ذات الموارد المحدودة.
4. **دراسة Castañeda & Guerrero (2019): بعنوان: "Quantifying the Coherence of Development Policy Priorities"** سعت الدراسة إلى تطوير نموذج كمي لقياس مدى اتساق أولويات السياسات التنموية، من خلال تحليل شبكات الترابط بين القطاعات المختلفة والقيود المؤسسية التي تواجه الحكومات. وأثبتت النتائج أن ترتيب الأولويات لا ينبغي أن يعتمد على حجم المشكلة فحسب، بل يجب أن يراعي الترابط القطاعي والأثر التضاعفي لكل أولوية في تحقيق التنمية الشاملة، مما يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام.
   - **ملاحظة تحليلية:** قدمت الدراسة منهجية كمية رائدة، لكنها لم تدمج البُعد الاستشرافي الذي يراعي المتغيرات المستقبلية في ترتيب الأولويات.
5. **دراسة Chávez-Juárez & Guerrero, Castañeda (2019): بعنوان: How do Governments Determine Policy Priorities?** حللت هذه الدراسة الآليات التي تعتمد عليها الحكومات في تحديد أولوياتها التنموية، من خلال نموذج يجمع بين المؤشرات التنموية، والقدرات المؤسسية، وعمليات صناعة القرار. وخلصت إلى أن توافر البيانات الإحصائية وحده لا يكفي لترتيب الأولويات، بل يتطلب الأمر وجود إطار مؤسسي واضح يربط مخرجات التحليل بصياغة السياسات العامة، مع مراعاة الخصوصية السياقية لكل دولة.
   - **ملاحظة تحليلية:** أكدت الدراسة على أهمية السياق الوطني، لكنها لم تقدم إطاراً عملياً لكيفية توظيف البيانات الوطنية في السياق الليبي تحديداً.
6. **دراسة منظمة الصحة العالمية WHO (2024): بعنوان: What Works to Promote Evidence-Informed Decision-Making?** استهدفت الدراسة مراجعة الأدلة العلمية المتعلقة بصناعة القرار المستند إلى الأدلة، عبر تحليل منهجي واسع للتجارب الحكومية. وأشارت النتائج إلى أنه رغم الإسهام الواضح للبيانات الرسمية في تحسين جودة السياسات، إلا أن معظم الحكومات لا تزال تعاني من "فجوة مؤسسية" تحول دون ترجمة هذه البيانات إلى قرارات عملية قابلة للتنفيذ، مما يستدعي تطوير آليات مؤسسية لسد هذه الفجوة.
   - **ملاحظة تحليلية:** كشفت الدراسة عن "الفجوة المؤسسية" بين البيانات والقرار، وهي الفجوة التي تسعى دراستنا الحالية لسدها في السياق الليبي.
7. **دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2024): بعنوان: Building Anticipatory Capacity with Strategic Foresight in Government** ناقشت الدراسة مفهوم "القدرة الاستباقية" (Anticipatory Capacity) للحكومات، ودور الاستشراف الاستراتيجي في تطوير الحوكمة الحديثة. وأكدت أن دمج الاستشراف ضمن دورة حياة السياسات العامة يعزز قدرة المؤسسات على استباق التحديات المستقبلية بدلاً من رد الفعل، مما يسهم في بناء سياسات أكثر استدامة ومرونة.
   - **ملاحظة تحليلية:** طورت الدراسة مفهوم القدرة الاستباقية، لكنها لم تربطه بمؤشرات تنموية كمية قابلة للقياس والترتيب.
8. **دراسة المفوضية الأوروبية European Commission (2020): بعنوان: Strategic Foresight Report 2020: Charting the Course Towards a More Resilient Europe** هدفت الدراسة إلى تبيان الدور المحوري للاستشراف الاستراتيجي في تعزيز مرونة السياسات الأوروبية، من خلال تحليل الاتجاهات العالمية والتحديات المستقبلية. وأكدت أن الاستشراف يمثل أداة جوهرية لتحسين التخطيط الاستراتيجي، وأوصت بدمجه بشكل منهجي في عمليات إعداد السياسات الحكومية على كافة المستويات.
   - **ملاحظة تحليلية:** ركزت الدراسة على السياق الأوروبي المتقدم، مما يبرز الحاجة إلى تكييف هذه المنهجيات مع السياق الليبي ذي التحديات المركبة.

ثانياً: الدراسات العربية والوطنية:

1. **وزارة التخطيط (2024) بعنوان: *التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.*** استعرض التقرير مستوى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع تحليل دقيق للإنجازات والتحديات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ورغم إبراز التقرير لأهمية تطوير منظومة البيانات الوطنية وتعزيز استخدامها في التخطيط، إلا أنه لم يقدم إطاراً مؤسسياً أو منهجية عملية لترتيب أولويات التنمية بناءً على هذه البيانات.
2. **وزارة التخطيط (2024) بعنوان: *نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (2012–2023).*** قدمت النشرة عرضاً شاملاً وتحليلاً للاتجاهات الزمنية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. ورغم إسهامها في توفير قاعدة بيانات

وطنية موثوقة تدعم التحليل التنموي، إلا أن طابعها بقي وصفياً وإحصائياً بحتاً، دون تقديم آليات لتحويل هذه المؤشرات إلى أولويات تنموية مرتبة أو ربطها مباشرة بصناعة السياسات العامة.

3. **دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2023/2024) بعنوان: تقرير التنمية البشرية.** ركز التقرير على تحليل واقع التنمية البشرية عالمياً في ضوء التحولات الاقتصادية والبيئية، مؤكداً على ضرورة تطوير سياسات عامة مرنة تعتمد على الأدلة والاستعداد للمستقبل. وأوضح أن تحسين مخرجات التنمية البشرية يتطلب تكاملاً عضوياً بين البيانات وعمليات التخطيط، وليس الاكتفاء بقياس المؤشرات ورصدها.
4. **دراسة الأمم المتحدة (2015) بعنوان: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.** هدفت الوثيقة إلى وضع إطار عالمي للتنمية المستدامة، مع التأكيد على مبدأ تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكدت أن نجاح الدول في تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحديد الأولويات بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية، والاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية في متابعة التقدم المحرز وصنع القرار.

التعقيب على الدراسات السابقة (تحديد الفجوة البحثية):

يتضح من الاستعراض النقدي للأدبيات والدراسات السابقة أنها يمكن أن تُصنَّف ضمن ثلاثة اتجاهات رئيسة:

1. **الاتجاه الأول:** ركز على توظيف الاستشراف الاستراتيجي كأداة لدعم صناعة السياسات العامة وبناء المرونة المؤسسية، كما في دراسات (OECD, UNDP, European Commission). وقد أسهمت هذه الدراسات في تطوير أدوات منهجية للاستشراف، لكنها بقيت في مستوى الأطر العامة دون ربطها ببيانات وطنية كمية قابلة للترتيب.
2. **الاتجاه الثاني:** اهتم بإدارة أولويات التنمية وصنع القرار المستند إلى الأدلة، مع التركيز على النماذج الكمية لقياس اتساق السياسات، كما في دراسات (Guerrero et al., WHO). وقد قدمت هذه الدراسات منهجيات كمية رائدة، لكنها أغفلت البُعد الاستشرافي الذي يراعي المتغيرات المستقبلية في ترتيب الأولويات.
3. **الاتجاه الثالث:** اقتصر على رصد المؤشرات التنموية وتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي وصفاً، دون تقديم آليات تحويلية للبيانات، كما في التقارير الوطنية الليبية. وقد وفرت هذه التقارير قاعدة بيانات ثرية، لكنها لم تقدم إطاراً مؤسسياً لتحويل هذه البيانات إلى أولويات تنموية قابلة للتنفيذ.

الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية:

على الرغم من القيمة المعرفية والمنهجية لهذه الدراسات، إلا أنها في مجملها لم تقدم إطاراً مؤسسياً متكاملاً يدمج بشكل مباشر بين ثلاثة عناصر حاسمة في آن واحد:

1. البيانات الوطنية الرسمية (وبخاصة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS).
2. التحليل المبني على الأدلة لفجوات التنمية مع اعتماد العدالة المكانية والاجتماعية معياراً أفقياً.
3. منهجيات الاستشراف الاستراتيجي ضمن نموذج مؤسسي واحد لإدارة الأولويات.

ومن هنا، تبرز القيمة المضافة للدراسة الحالية، والتي لا تقتصر على تشخيص الواقع التنموي في ليبيا فحسب، **بل تمتد إلى تطوير إطار مؤسسي مقترح يربط بين:**

- تشخيص الفجوات (بناءً على بيانات MICS والمؤشرات الوطنية).
- ترتيب الأولويات (باستخدام مؤشر مركب أولي قابل للتحقق).
- استشراف المستقبل (من خلال معامل المخاطر المستقبلية والسيناريوهات البديلة).

وبذلك، تسد هذه الدراسة فجوة معرفية وتطبيقية واضحة، مقدمةً أداة عملية تدعم متخذي القرار في ليبيا للانتقال من "التخطيط الوصفي" إلى "التخطيط الاستباقي المستند إلى الأدلة والاستشراف"، بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

الإجراءات المنهجية:

1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تكامل ثلاثة مناهج:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل واقع التنمية وتشخيص الفجوات.
2. المنهج المقارن: لتحليل التجارب الدولية واستخلاص الممارسات القابلة للتكييف.
3. منهجية الاستشراف الاستراتيجي: لتحليل الاتجاهات الكبرى وبناء السيناريوهات المستقبلية.

2. مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الوطنية الرسمية، **وبخاصة:**

- المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2024–2025) الصادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد ويونيسف.
- النشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن وزارة التخطيط.
- تقارير التنمية البشرية الصادرة عن UNDP.

3. بروتوكول اختيار المؤشرات:

يمثل اختيار المؤشرات المرحلة الأكثر حساسية في بناء أي مؤشر مركب، لأن نتيجة المؤشر تتحدد جزئياً بما يُدرج فيه وما يُستبعد. وفي سياق هذه الدراسة، يتعين الانتقال من "الوصف الإحصائي المجرد" إلى "ترتيب كمي للأولويات" قابل للبناء عليه فعلياً في صناعة القرار. ولذلك يقترح البحث إعداد سجل أولي يشمل جميع المؤشرات المتاحة في بيانات

المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2024–2025) والنشرات الوطنية ذات الصلة، ثم فحصها وفق منظومة متكاملة من المعايير قبل إدراجها في مؤشر أولويات التنمية الاستراتيجية (SDPI).

4. معايير الفحص الفني:

يُخضع كل مؤشر لفحص منهجي وفق ست معايير، **يُبيّنها الجدول الآتي:**

جدول رقم (1): بروتوكول فحص المؤشرات قبل إدراجها في SDPI

معيار الاختيار	سؤال الفحص	القرار المحتمل
الصلة	هل يرتبط المؤشر بهدف تنموي واضح وتدخل حكومي قابل للتنفيذ؟	إدراج / استخدام تفسيري
الجودة	هل التعريف والمصدر والتغطية الجغرافية والزمنية موثوقة؟	إدراج / تعليق حتى التحسين
الاتجاه	هل ارتفاع القيمة يمثل تحسناً أم تدهوراً؟	تحديد صيغة التطبيع
عدم الازدواج	هل يكرر المؤشر مؤشراً آخر أو يكرر بُعد العدالة المكانية؟	دمج / اختيار الأكثر تمثيلاً
التفصيل	هل تتوافر بيانات مكانية أو اجتماعية لحساب فجوة العدالة؟	حساب معامل العدالة
قابلية التحديث	هل يمكن إعادة الحساب دورياً بنفس المنهجية؟	تحديد دورة التحديث

ويُستبعد المؤشر من الإدراج في SDPI إذا توافر فيه أحد الشروط الآتية:

1. غموض في التعريف أو اختلاف في المنهجية بين المسوح.
2. فقدان البيانات لعدد كبير من المناطق أو الفئات.
3. تكرار مضمون مؤشر آخر بدرجة عالية من التداخل.
4. عدم وضوح ما إذا كان ارتفاعه يمثل تحسناً أم تدهوراً.

5. تصنيف المؤشرات حسب طبيعتها:

بعد الفحص الفني، تُصنَّف المؤشرات إلى أربع فئات منهجية، تُمنح الأولوية في SDPI للفئتين الأوليين (النتائج والوصول)، بينما تُستخدم الفئتان الأخريان لأغراض التفسير لا الحساب:

جدول رقم (2): تصنيف المؤشرات حسب طبيعتها ودورها في SDPI

الفئة	التعريف	أمثلة من بيانات MICS	الدور في المؤشر
مؤشرات النتائج	تقيس التغير الفعلي في رفاه الأفراد	التقزم (12%)، وفيات الأطفال دون الخامسة (1000/13)	تُدرج مباشرة في SDPI
مؤشرات الوصول	تقيس تغطية الخدمة المقدمة	التطعيم بـ DTP3 (80.6%)، الرعاية السابقة للولادة (80%)	تُدرج مباشرة في SDPI
مؤشرات المخرجات	تقيس ما تنتجه المؤسسات	عدد المرافق الصحية، عدد الكوادر التدريسية	تُستخدم تفسيراً لا حساباً
مؤشرات السياق	تقيس الخصائص السكانية والهيكلية	تعليم الأم، حجم الأسرة، الموقع الجغرافي	تُستخدم لتفسير الفجوة لا لحسابها

مثال توضيحي من السياق الليبي: نسبة الأطفال ذوي الصعوبات الوظيفية (13.9%) مؤشر احتياج مهم، لكنه يصف خاصية سكانية لا تستطيع المؤسسات تغييرها مباشرة. لذلك يُستخدم هذا المؤشر لتفسير الفجوة لا لحسابها في SDPI، بينما يُقاس أداء السياسة بمؤشر إضافي عن حصول هؤلاء الأطفال على خدمات الدمج والتأهيل والحماية الاجتماعية الملائمة. وبهذا يُمنع تحميل المؤسسات مسؤولية خصائص سكانية لا تستطيع تغييرها مباشرة، مع مساءلتها عن فجوة الخدمة والاستجابة.

6. ضوابط المنهجية الحسابية:

يتعين مراعاة الضوابط المنهجية الآتية عند بناء المؤشر المركب، لضمان دقة الحسابات وسلامة المقارنات:

- **أولاً: المقام السكاني الصحيح:** إذا كان المؤشر يخص فئة عمرية معينة (كالأطفال دون الخامسة)، فلا يجوز مقارنته مباشرة بمؤشر أسري عام دون تطبيع مناسب. فمثلاً، لا يمكن مقارنة نسبة التطعيم عند الأطفال بنسبة الوصول إلى مياه الشرب للأسر في معادلة واحدة دون ضبط المقام.
- **ثانياً: دورية التحديث ومستوى التفصيل:** يجب توثيق ما إذا كانت القيمة المحسوبة وطنية أم إقليمية، وما إذا كان الفرق بين مجموعتين ذا دلالة إحصائية عند توافر أخطاء المعاينة. ولا تعني الفروق العددية الصغيرة بالضرورة فجوة تستحق إعادة توجيه الموارد، ما لم تكن مستقرة عبر الزمن أو ذات أثر اجتماعي معتبر.
- **ثالثاً: الدلالة العملية مقابل الدلالة الإحصائية:** قد تظهر فروق عددية صغيرة بين منطقتين (كنسبة 80.6% مقابل 82%)، لكنها لا تمثل فجوة حقيقية تستحق التدخل إذا كانت ضمن هامش الخطأ الإحصائي. ولذلك يُشترط أن تكون الفجوة المُدرجة في SDPI مستقرة وذات دلالة عملية.

- **رابعاً: الفصل بين مؤشر الاحتياج ومؤشر الأداء:** يُمنع الخلط بين المؤشرين، لأن ذلك يؤدي إلى تحميل المؤسسات مسؤولية خصائص سكانية لا تستطيع تغييرها. فمثلاً، ارتفاع نسبة الأطفال ذوي الصعوبات الوظيفية (13.9%) مؤشر احتياج، بينما نسبة حصولهم على خدمات الدمج مؤشر أداء. ويجب أن يُقاس تقدم السياسة بالمؤشر الثاني لا بالأول.

7. التطبيق على السياق الليبي:

بتطبيق هذا البروتوكول على بيانات MICS 2024–2025، تم حصر مجموعة من المؤشرات ذات الصلة المباشرة بمحاور البحث الأربعة (التعليم، الصحة والتغذية، مستوى المعيشة والشمول الرقمي، الحماية الاجتماعية)، مع استبعاد المؤشرات التي لا تستوفي شروط الإدراج. وقد رُوعي في الاختيار:

1. **التوازن بين الأبعاد**: ألا يهيمن بُعد على حساب الأبعاد الأخرى في المؤشر المركب.
2. **التغطية المكانية**: أن تتوافر بيانات كافية لحساب التفاوتات بين المناطق (غرب/شرق/جنوب) والشرائح الاجتماعية (خماسيات الثروة).
3. **القابلية للتدخل**: أن يرتبط كل مؤشر بسياسة عامة قابلة للتنفيذ من جانب المؤسسات الحكومية.
4. **الاستقرار المنهجي**: أن يكون التعريف والمنهجية مستقرين عبر الزمن لتمكين المقارنات المستقبلية.

وقد أثمر هذا البروتوكول عن اختيار المؤشرات المعروضة في جداول تشخيص الفجوات (الجداول: 4-7)، والتي شكّلت الأساس التجريبي لحساب مؤشر SDPI وفق المنهجية الرياضية المبينة في القسم اللاحق.

8. التحقق من الصدق والمتانة:

لا يحتاج المؤشر المركب إلى اختبار ثبات بالمعنى المستخدم في الاستبيانات النفسية فحسب، بل إلى حزمة تحقق متكاملة تشمل صدق المحتوى، ووضوح البناء النظري، واستقرار الترتيب تحت افتراضات بديلة. وتتمثل هذه الحزمة في ثلاثة مستويات متداخلة من التحقق، **يُبيّنها الجدول الآتي:**

جدول رقم (3): حزمة التحقق من صدق المؤشر ومتانته

مستوى التحقق	السؤال المحوري	الإجراء المنهجي	معيار النجاح
صدق المحتوى	هل تمثل الأبعاد والمؤشرات المفهوم نظرياً وتطبيقياً؟	عرض الأبعاد والمؤشرات على لجنة خبراء من التخطيط والإحصاء والقطاعات والبلديات، وقياس درجة اتفاقهم على الصلة والاتجاه والأهمية	نسبة اتفاق ≥ 80% وفق مقياس ليكرت خماسي
اتساق البناء	هل الأوزان مشتقة بطريقة منهجية ومتسقة؟	تطبيق أسلوب التحليل الهرمي (AHP) أو جولتين إلى ثلاث من دلفاي، مع مراجعة نسبة الاتساق (CR)	CR ≤ 0.10 في AHP ، أو تقارب الأحكام في دلفاي
المتانة والحساسية	هل الترتيب مستقر تحت افتراضات بديلة؟	إعادة الحساب تحت: (أ) أوزان متساوية، (ب) أوزان خبرائية، (ج) قيم مرجعية وطنية ودولية	عدم انقلاب ترتيب الأولويات العليا مع تعديل طفيف

1. صدق المحتوى (Content Validity):

يتحقق صدق المحتوى بعرض الأبعاد والمؤشرات والقيم المرجعية على لجنة من الخبراء المتخصصين في مجالات التخطيط والإحصاء والقطاعات المعنية (الصحة، التعليم، الشؤون الاجتماعية، الاتصالات) وممثلين عن البلديات. وتُستخدم إحدى طريقتين متكاملتين:

- **طريقة دلفاي (Delphi):** تُنفَّذ على جولتين أو ثلاث، يُعرض فيها على الخبراء تقييم كل مؤشر من حيث: الصلة بالمفهوم، وضوح الاتجاه، والأهمية النسبية. وتُحسب نسبة الاتفاق، وتُعاد الجولة الثانية بعد تزويد الخبراء بنتائج الجولة الأولى لتضييق الفجوات.
- **طريقة التحليل الهرمي (AHP):** تُستخدم لاشتقاق أوزان متسقة للمؤشرات والأبعاد، مع حساب نسبة الاتساق (Consistency Ratio) للتأكد من أن أحكام الخبراء لا تتضمن تناقضات عشوائية.

ويُشترط لنجاح هذه المرحلة أن تتجاوز نسبة الاتفاق على الصلة 80%، وأن تكون نسبة الاتساق في AHP أقل من 0.10.

2. اختبار المتانة (Robustness Testing):

لا يكفي أن يُنتج المؤشر ترتيباً معقولاً تحت افتراضات أولية، بل يجب أن يُختبر تحت سيناريوهات بديلة، تشمل:

أ. **سيناريو الأوزان المتساوية:** إعادة الحساب بافتراض أن جميع الأبعاد متساوية الأهمية (25% لكل بُعد)، ومقارنة الترتيب الناتج بالترتيب الأساسي.

ب. **سيناريو الأوزان الخبرائية:** استخدام أوزان مشتقة من AHP أو دلفاي، ومقارنتها بالأوزان الأولية.

ت. **سيناريو القيم المرجعية البديلة:** استخدام قيم مرجعية دولية (كأهداف التنمية المستدامة) بدلاً من القيم الوطنية، ومقارنة النتائج.

فإذا تغيرت الأولويات جذرياً مع تعديل طفيف في وزن واحد أو قيمة مرجعية، وجب تجنب نشر ترتيب قطعي، والاكتفاء بفئات أولوية (عالية، متوسطة، منخفضة) أو نطاقات، مع توضيح سبب عدم الاستقرار.

3. تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis):

يُختبر مدى اعتمادية الدرجة النهائية على كل مؤشر من المؤشرات المكونة لها، من خلال:

أ. **حذف كل مؤشر على حدة:** إعادة حساب SDPI بعد حذف كل مؤشر، وقياس مقدار التغير في الدرجة النهائية. فإذا أدى حذف مؤشر واحد إلى تغيير جذري في الترتيب، دلّ ذلك على هيمنة ذلك المؤشر، ووجوب إعادة النظر في وزنه أو استبداله بمجموعة مؤشرات أكثر توازناً.

ب. **تحليل التباين:** قياس مساهمة كل بُعد في التباين الكلي للدرجة النهائية، للتأكد من أن الأبعاد الأربعة تُسهم جميعها في التفسير ولا يهيمن بُعد واحد.

ويُشترط نشر نتائج تحليل الحساسية في ملحق منهجي مستقل، لضمان شفافية المؤشر وقابليته للتدقيق من جانب المستخدمين والباحثين.

4. تحذيرات منهجية:

يجب التنبيه إلى عدة مخاطر منهجية مرتبطة ببناء المؤشرات المركبة، تستوجب المعالجة الصريحة:

أ. **مخاطر الاختزال:** المؤشر المركب يُلخّص واقعاً معقداً في رقم واحد، وقد يُخفي تفاوتات مهمة. ولذلك يجب أن ترافق الدرجة النهائية لوحة تفصيلية تعرض مساهمة كل مؤشر، والفجوات المكانية، ومدى حساسية الترتيب للأوزان.

ب. **الحساسية للأوزان:** قد يتغير الترتيب بتغيير طفيف في الأوزان، مما يستوجب اختبار سيناريوهات متعددة وعدم الاعتماد على سيناريو وحيد.

ت. **الخلط بين الاحتياج والأداء:** كما بيّنا في بروتوكول اختيار المؤشرات، يجب الفصل بين مؤشر الاحتياج (الذي يصف المشكلة) ومؤشر الأداء (الذي يقيس استجابة السياسة)، لمنع تحميل المؤسسات مسؤولية خصائص سكانية لا تستطيع تغييرها مباشرة.

ث. **عدم اليقين الإحصائي:** الفروق العددية الصغيرة بين المناطق قد تكون ضمن هامش الخطأ الإحصائي، ولا تعني بالضرورة فجوة حقيقية تستحق إعادة توجيه الموارد.

5. الربط بالأدبيات الدولية:

تنسجم حزمة التحقق المقترحة مع ما توصي به الأدبيات الدولية:

أ- **Head (2016):** يؤكد أن الانتقال من الأدلة إلى السياسة يحتاج إلى قدرات ووساطة مؤسسية، وأن المؤشرات وحدها لا تكفي.

ب- **Guerrero & Castañeda (2021):** يشددان على ضرورة مراعاة القيود والسياق الوطني عند تقييم الأولويات، واختبار حساسية النتائج.

ت- **OECD (2025):** توصي بنشر لوحة المؤشرات الفرعية إلى جانب الدرجة المركبة، وإتاحة الحسابات، واختبار تغير الترتيب عند تغيير الأوزان والقيم المرجعية.

وبهذا تتجاوز الدراسة الممارسة الشائعة في بعض التقارير الوطنية التي تقدم مؤشراً مركباً دون التحقق من متانته، إلى منهجية أكثر صرامة تضمن أن يكون المؤشر أداة شفافة للمفاضلة، لا بديلاً عن التحليل القطاعي أو التشاور العام.

تشخيص الفجوات التنموية في ليبيا:

بعد تطبيق بروتوكول اختيار المؤشرات (القسم:8) على بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2024–2025)، تم حصر مجموعة من المؤشرات ذات الصلة المباشرة بمحاور التنمية الأربعة، مع استبعاد المؤشرات التي لا تستوفي شروط الإدراج. ويُعرض في هذا القسم المؤشرات الأكثر قدرة على بيان منهج الإطار، وليس حصر جميع المؤشرات المتاحة في المسح.

ويُشترط على القارئ ألا يُفسر ما يُعرض هنا على أنه "حصر شامل" للفجوات، بل هو "عينة تحليلية مختارة" تعكس نمط الفجوات في كل محور، مع الإشارة إلى أن المؤشرات الأخرى التي لم تُعرض قد تُظهر أنماطاً مختلفة تستدعي تحليلاً أعمق في المراحل اللاحقة.

المحور الأول: التعليم (رأس المال البشري):

جدول رقم (4): فجوات محور التعليم

المؤشر	القيمة الوطنية	أبرز فجوات التفاوت	مستوى الأولوية
الالتحاق بالتعليم المبكر (3–4 سنوات)	9.2%	فجوة جنوبية حادة؛ 9.2% في الغرب، 9.6% في الشرق، مقابل 0.6% فقط في الجنوب	مرتفعة جداً
معدل إتمام المرحلة الابتدائية	98%	تفاوت طفيف حسب الثروة؛ 95% لدى أفقر 20%، مقابل 100% لدى أغنى 20%	منخفضة
معدل إتمام المرحلة الثانوية	86%	فجوة جندرية وثروية؛ 90% لدى الإناث مقابل 82% لدى الذكور، و72% لدى أفقر 20% مقابل 92% لدى أغنى 20%	متوسطة
الأطفال خارج المدرسة (الابتدائية)	2.4%	تتركز في المناطق الريفية والجنوبية وبين أفقر الشرائح	متوسطة
بيئة التعلّم المنزلية (3 كتب فأكثر)	2.9% فقط	فجوة معرفية واجتماعية حادة؛ شبه منعدمة لدى أفقر 20%، ومحدودة الارتفاع لدى الأكثر ثراءً	مرتفعة جداً

القراءة الاستشرافية: يكشف هذا المحور أن التحدي لم يعد "توفير المقاعد" بل "جودة التعلم والإنصاف فيه". فاستمرار تدني التعليم المبكر في الجنوب (0.6%) مع ضعف بيئة التعلم المنزلية (2.9%) ينذر بأثر تراكمي على قدرة الجيل القادم على منافسة أقرانه في اقتصاد المعرفة. ومن زاوية الاستشراف، فإن إهمال هذه الفجوة اليوم يعني خسارة رأس مال بشري لا يمكن تعويضه بحلول 2050، مما يرفع معامل المخاطر المستقبلية (FRM) لهذا المحور إلى مستوى مرتفع.

المحور الثاني: الصحة والتغذية:

جدول رقم (5): فجوات محور الصحة والتغذية

المؤشر	القيمة الوطنية	أبرز فجوات التفاوت	مستوى الأولوية
وفيات الأطفال دون الخامسة	13/1000	يرتفع في الريف وأطفال الأمهات غير المتعلمات	مرتفعة
التغطية بلقاح DTP3	80.6%	90.9% ترهونة/مسلاتة، 63.1% الجبل الأخضر	مرتفعة
التقزم (سوء التغذية المزمن)	12%	15% ريف، 18% أطفال الأمهات غير المتعلمات	مرتفعة
الهزال (سوء التغذية الحاد)	4.2%	يقفز إلى 11% في وادي الحياة	متوسطة – مرتفعة
الرعاية السابقة للولادة (4 زيارات+)	80%	96% الغرب، 44% الجفرة	مرتفعة
الولادة تحت إشراف مؤهل	99%	فجوة محدودة جداً	متوسطة (تحسين نوعي)

القراءة الاستشرافية: انتقل التحدي الصحي في ليبيا من "الوصول" إلى "الجودة والعدالة في التوزيع". فالتفاوت الحاد في تغطية التطعيمات (فجوة 27.8 نقطة بين ترهونة والجبل الأخضر) يكشف أن المشكلة لم تعد في توافر الخدمة بل في عدالة توزيعها. ومن زاوية الاستشراف، فإن تجاهل فجوات التقزم والهزال اليوم سيتحول إلى عبء اقتصادي باهظ بحلول 2050، إذ تشير الأدبيات إلى أن كل نقطة مئوية من التقزم تخفض الإنتاجية الفردية بنسبة 1-2% على مدى الحياة.

المحور الثالث: مستوى المعيشة والشمول الرقمي:

جدول رقم (6): فجوات محور مستوى المعيشة والبنية التحتية

المؤشر	القيمة الوطنية	أبرز فجوات التفاوت	مستوى الأولوية
الوصول إلى مياه الشرب المحسّنة	95.9%	فجوات في الجودة (بكتيريا E. coli)	منخفضة
الوصول إلى صرف صحي محسّن	97.7%	23% تبرز في العراء بالكفرة	منخفضة
امتلاك حاسوب في المنزل	22.3%	5% أفقر 20% مقابل 52% أغنى 20%	مرتفعة جداً
الاتصال بالإنترنت في المنزل	91.8%	74% أفقر مقابل 100% أغنى	متوسطة

القراءة الاستشرافية: تُظهر البيانات مفارقة تنموية جديرة بالتأمل: ليبيا حققت شبه اكتفاء في المياه والصرف، لكنها تواجه "استبعاداً رقمياً" متسارعاً. الفجوة الهائلة في امتلاك الحاسوب (47 نقطة مئوية) تُنذر بتشكّل "طبقة رقمية" مستبعدة من سوق العمل المستقبلي. ومن زاوية الاستشراف، فإن هذه الفجوة ليست مجرد تفاوت استهلاكي، بل هي تهديد مباشر لقدرة الجيل القادم على المشاركة في اقتصاد المعرفة، مما يرفع معامل المخاطر المستقبلية (FRM) لهذا المحور إلى مستوى مرتفع جداً.

المحور الرابع: الحماية الاجتماعية وجودة الحياة:

جدول رقم (7): فجوات محور الحماية الاجتماعية

المؤشر	القيمة الوطنية	أبرز فجوات التفاوت	مستوى الأولوية
تسجيل المواليد	99.6%	22% من الأمهات غير المتعلمات لا يعرفن التسجيل	منخفضة
التأديب العنيف للأطفال	78.2%	25% من الأمهات يرين العقاب الجسدي ضرورياً	مرتفعة جداً
عمل الأطفال (5–17 سنة)	3.1%	11.6% البريقة، 5.3% الكفرة	متوسطة–مرتفعة
الأطفال ذوو الصعوبات الوظيفية	13.9%	17% ريف، 17% أفقر الشرائح	مرتفعة
الأسر المتأثرة بالنزوح الداخلي	10.1%	94.2% بسبب انعدام الأمن	مرتفعة

القراءة الاستشرافية: تكشف البيانات أن التنمية المستدامة لا تتحقق بمجرد توفير الخدمات المادية، بل تستلزم بيئة اجتماعية آمنة. فانتشار العنف في التأديب بنسبة 78.2% يمثل "هشاشة صامتة" لا تعكسها المؤشرات الاقتصادية التقليدية. ومن زاوية الاستشراف، فإن ما يبدو اليوم إهمالاً اجتماعياً متراكماً سيتحول غداً إلى تحديات أمنية ونفسية أكثر تعقيداً، مما يستوجب بناء نظام حماية اجتماعية استباقي.

العدالة المكانية والاجتماعية (المعيار الأفقي):

جدول رقم (8): مصفوفة التفاوتات الحاسمة

المؤشر	المتوسط الوطني	أفقر 20%	أغنى 20%	المنطقة الأكثر تضرراً	فجوة الثروة
إتمام الثانوية	86%	72%	92%	الجنوب/الكفرة (39%)	20 نقطة
التغطية بـ DTP3	80.6%	76.2%	83.7%	الجبل الأخضر (63.1%)	7.5 نقاط
الرعاية السابقة للولادة	80%	75%	91%	الجفرة (44%)	16 نقطة
امتلاك حاسوب	22.3%	5%	52%	المناطق الريفية	47 نقطة
التعليم المبكر	9.2%	5.8%	12.9%	الجنوب (0.6%)	7.1 نقاط

القراءة الاستشرافية: تثبت هذه المصفوفة أن "المتوسط الوطني" قد يتحول أحياناً إلى وهم إحصائي يُخفي واقعاً تنموياً متدهوراً في مناطق بعينها. فالعدالة المكانية ليست رفاهية، بل شرط مسبق لاستقرار الدولة وتماسكها الاجتماعي. ومن زاوية الاستشراف، فإن أي تخطيط تنموي يتجاهل هذه التفاوتات سينتج سياسات فاشلة تُعمّق الفجوات بدلاً من معالجتها.

خلاصة التشخيص والتمهيد لبناء SDPI:

يتضح من التشخيص السابق أن الفجوات التنموية في ليبيا تتنوع في طبيعتها:

1. **فجوات وطنية واسعة**: كالتعليم المبكر والتأديب العنيف.
2. **فجوات محلية حادة**: كالتطعيم في الجبل الأخضر ورعاية الحمل في الجفرة.
3. **فجوات مرتبطة بالثروة**: كامتلاك الحاسوب.
4. **فجوات مستقبلية**: كالاستبعاد الرقمي.

وهذا التنوع يبرر استخدام إطار متعدد المعايير (SDPI) بدلاً من ترتيب المؤشرات وفق أدنى قيمة وطنية فقط. وفي القسم التالي، يُعرض بناء هذا المؤشر بمنهجية رياضية واضحة، تدمج بين حجم الفجوة، والعدالة المكانية (كمعامل أفقي)، والمخاطر المستقبلية (كمعامل مضاعف).

بناء مؤشر أولويات التنمية الإستراتيجية (SDPI):

1. المبررات المنهجية:

يُعدّ النموذج الرياضي والمعادلات المعروضة في هذا القسم تصوراً استرشادياً صُمم أساساً لأغراض التوضيح المنهجي، وبيان جدوى دمج الفجوات التنموية مع المخاطر المستقبلية في صياغة كمية واحدة. وعليه، فإن الأوزان المقترحة (25%، 25%، 20%، 15%، 15%) هي اجتهادات الباحثتان لغرض النموذج التوضيحي فحسب، ولا تغني عن اشتقاق الأوزان نهائياً عبر أدوات منهجية معتمدة؛ كالتحليل الهرمي (AHP) أو أسلوب دلفاي في مرحلة التطبيق الوطني الفعلي

يهدف المؤشر المركب إلى ترجمة فجوات الأداء إلى درجات رقمية موحدة وقابلة للمقارنة، استناداً إلى ثلاثة معايير: حجم الفجوة، الأثر المجتمعي، الوزن الاستراتيجي لكل بُعد ضمن رؤية ليبيا 2050.

2. الأبعاد والأوزان المقترحة (قابلة للتحقق الخبرائي):

جدول رقم (9): الأوزان الأولية المقترحة

ت	البُعد	الوزن المقترح	المبرر الاستراتيجي
1	التعليم (رأس المال البشري)	25%	تدني الالتحاق بالتعليم المبكر وضعف بيئة التعلّم.
2	الصحة والتغذية	25%	استمرار مشكلات التقزم والهزال، ووجود تفاوتات في معدلات التغطية بالتطعيمات.
3	مستوى المعيشة والشمول الرقمي	20%	اتساع الفجوة الرقمية بين الفئات والمناطق.
4	الحماية الاجتماعية وجودة الحياة	15%	ارتفاع مؤشرات الهشاشة الاجتماعية غير الظاهرة بصورة مباشرة.
5	العدالة المكانية (معامل أفقي عابر للأبعاد)	15%	تُرفع أولوية التدخل عند تجاوز فجوة التفاوت بين الفئات أو المناطق 15 نقطة مئوية.
	الإجمالي	100%	—

تنبيه منهجي: هذه الأوزان أولية وقابلة للتعديل عبر دلفاي أو AHP قبل الاعتماد الرسمي.

3. المنهجية الرياضية لبناء مؤشر أولويات التنمية:

تُحسب قيمة مؤشر أولويات التنمية من خلال ثلاث خطوات مترابطة، تتمثل في توحيد مقاييس المؤشرات، وحساب فجوة كل بُعد، ثم تجميع الفجوات وفق الأوزان النسبية المعتمدة.

الخطوة الأولى: توحيد مقاييس المؤشرات(Normalization):

نظراً إلى اختلاف وحدات قياس المؤشرات واتجاهاتها، تُحوَّل القيم الأصلية إلى درجات معيارية تتراوح من (0–100)، بحيث تشير الدرجة الأعلى إلى اتساع الفجوة التنموية وارتفاع الحاجة إلى التدخل.

أ. **المؤشرات الإيجابية**: وهي المؤشرات التي تعبّر زيادة قيمتها عن تحسن الوضع التنموي، مثل نسب الالتحاق بالتعليم والتغطية بالتطعيمات:

$$G_i = 100 - A_i$$

حيث:

- G_i : درجة الفجوة في المؤشر i .
- A_i : نسبة الإنجاز الفعلية للمؤشر .

فإذا بلغت نسبة امتلاك الأسر للحاسوب 22.3%، فإن درجة الفجوة الرقمية تكون:

$$G_i = 100 - 22.3 = 77.7$$

ب. **المؤشرات السلبية:** وهي المؤشرات التي تعبّر زيادة قيمتها عن تدهور الوضع التنموي، مثل التقزم والهزال وعمالة الأطفال:

$$G_i = \min\left(\frac{X_i}{T_i}, \times 100\ 100\right)$$

حيث:

- X_i **:** القيمة الفعلية للمؤشر .
- T_i : الحد الأقصى المقبول أو العتبة المرجعية .
- استخدام دالة minيضمن عدم تجاوز درجة الفجوة الحد الأعلى البالغ 100 .

الخطوة الثانية: حساب متوسط الفجوة على مستوى البُعد:

تُجمع درجات المؤشرات الفرعية داخل كل بُعد باستخدام المتوسط المرجّح:

$$G_d = \frac{\sum_{i=1}^{n}(G_i \times w_i)}{\sum_{i=1}^{n} w_i}$$

حيث:

- G_d **:** درجة الفجوة في البُعد d .
- G_i : درجة الفجوة في المؤشر الفرعي .
- w_i **:** الوزن النسبي للمؤشر داخل البُعد .
- n **:** عدد المؤشرات التي يتكون منها البُعد .

الخطوة الثالثة: التجميع المرجّح النهائي:

تُجمع درجات الفجوات الخاصة بالأبعاد الرئيسة وفق أوزانها النسبية للحصول على **مؤشر أولويات التنمية الاستراتيجية**:(SDPI)

$$SDPI = \sum_{d=1}^{m}(G_d \times W_d)$$

حيث:

- $SDPI$:مؤشر أولويات التنمية .
- G_d :درجة الفجوة في البُعد .
- W_d :الوزن النسبي للبُعد، **مع اشتراط أن يكون :**

$$\sum_{d=1}^{m} W_d = 1$$

وتتراوح قيمة المؤشر الأساسي بين (0–100)، بحيث تشير القيم المرتفعة إلى اتساع الفجوة وارتفاع أولوية التدخل.

4. دمج الاستشراف الاستراتيجي: معامل المخاطر المستقبلية(FRM):

لمنع اقتصار ترتيب الأولويات على تشخيص الواقع الراهن، يُدمج **معامل المخاطر المستقبلية** (Future Risk Multiplier–FRM)، الذي يعكس احتمال تفاقم الفجوة مستقبلاً وحجم آثارها المتوقعة. **وتُحسب درجة الأولوية الاستراتيجية وفق المعادلة الآتية:**

$$SP = SDPI \times (1 + FRM)$$

حيث:

- SP **:** درجة الأولوية الاستراتيجية المعدّلة .
- $SDPI$: درجة الفجوة التنموية الحالية .
- FRM : معامل المخاطر المستقبلية، وتتراوح قيمته المقترحة بين 0و0.50 .

مثال تطبيقي: الفجوة الرقمية:

بلغت نسبة الأسر التي تمتلك حاسوباً 22.3%، **ومن ثم تبلغ درجة الفجوة:**

$$G_i = 100 - 22.3 = 77.7$$

وبافتراض أن معامل المخاطر المستقبلية بلغ 0.40، بسبب تسارع التحول الرقمي والتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، **فإن درجة الأولوية الاستراتيجية تصبح:**

$$SP = 77.7 \times (1 + 0.40) = 108.78$$

تشير النتيجة إلى أن الفجوة الرقمية لا تمثل نقصاً تنموياً راهناً فحسب، بل تنطوي أيضاً على مخاطر مستقبلية قد تحدّ من فرص التعليم والعمل والإنتاجية والمشاركة في الاقتصاد الرقمي. ويجوز أن تتجاوز الدرجة المعدّلة 100، لأنها تمثل **درجة أولوية موسّعة** تستخدم في ترتيب التدخلات، وليست نسبة مئوية تقليدية.

5. نموذج تطبيقي توضيحي:

يوضح الجدول الآتي بصورة مبسطة كيفية حساب الفجوات المرجّحة وتجميعها. ويقتصر النموذج على مؤشر واحد ممثل لكل بُعد؛ لذلك يُستخدم لأغراض الشرح فقط، ولا يُعبّر عن القيمة الوطنية النهائية للمؤشر.

جدول رقم (10): عينة حسابية توضيحية لحساب مؤشر أولويات التنمية

البُعد	المؤشر	القيمة الوطنية	فجوة الأداء (G_i)	وزن البُعد (W_d)	الفجوة المرجّحة (G_i \times W_d)
التعليم	الالتحاق بالتعليم المبكر	9.2%	90.8	25%	22.70
الصحة والتغذية	التغطية بالجرعة الثالثة من لقاحDTP	80.6%	19.4	25%	4.85
مستوى المعيشة والشمول الرقمي	امتلاك الأسر حاسوباً	22.3%	77.7	20%	15.54
الحماية الاجتماعية وجودة الحياة	الأطفال ذوو الصعوبات الوظيفية	13.9%	13.9	15%	2.09
العدالة المكانية والاجتماعية	فجوة إتمام التعليم الثانوي	20 نقطة مئوية	20.0	15%	3.00
الإجمالي	—	—	—	100%	48.18

ملاحظة حسابية :القيمة الصحيحة بعد التقريب إلى منزلتين عشريتين هي (48.18)، وفقاً للحساب الآتي:

22.70+4.85+15.54+2.09+3.00= 48.18

- **تحذير منهجي:** لا تمثل القيمة المحسوبة، البالغة (48.18)، القيمة الوطنية النهائية لمؤشر(SDPI) ، لأنها تستند إلى مؤشر واحد فقط من كل بُعد، ولا تشمل جميع المؤشرات الفرعية، كما أن أوزانها لم تخضع بعد للتحقق الخبرائي. ويُستخدم هذا النموذج حصراً لتوضيح آلية التوحيد والترجيح والتجميع.
- **تنبيه إضافي:** عوملت نسبة الأطفال ذوي الصعوبات الوظيفية باعتبارها مؤشراً سلبياً مقاساً أصلاً على سلم من (0–100)، ولذلك ساوت فجوة الأداء القيمة الفعلية (13.9). أما عند اعتماد عتبة وطنية أو دولية محددة، فيجب حساب الفجوة وفق المعادلة الخاصة بالمؤشرات السلبية الواردة في القسم.(7.3)

6. شروط تحويل SDPI إلى مؤشر وطني معتمد:

يتطلب تحويل النموذج الأولي إلى مؤشر وطني قابل للاعتماد استكمال مجموعة من المتطلبات المنهجية والمؤسسية، **كما يوضح الجدول الآتي:**

جدول رقم (11): المتطلبات المنهجية والمؤسسية السابقة للاعتماد الرسمي

المتطلب	الإجراء المطلوب
اختيار المؤشرات	إعداد قائمة معلنة للمؤشرات، تتضمن معايير الإدراج والاستبعاد، مع منع التداخل والازدواج بينها.
تحديد القيم المرجعية	اعتماد أهداف وطنية محددة أو معايير دولية موثقة تُقاس الفجوات بالاستناد إليها.
تحديد الأوزان	استخدام أسلوب دلفاي أو عملية التحليل الهرمي(AHP) ، ومقارنة النتائج بنموذج الأوزان المتساوية.
التحقق المنهجي	اختبار صدق المحتوى، والاتساق الداخلي، وإجراء تحليل الحساسية والاستقرار.
قياس العدالة والمخاطر	وضع سلالم قياس واضحة لمعامل العدالة المكانية والاجتماعية ومعامل المخاطر المستقبلية، بالاستناد إلى سيناريوهات موثقة.
التجريب الميداني	تطبيق المؤشر تجريبياً في عدد محدود من المناطق أو البلديات، وتقويم نتائجه قبل تعميمه وطنياً.

تشغيل البُعد الاستشرافي:

1. المسار التشغيلي للاستشراف:

يُدمج الاستشراف الاستراتيجي في عملية ترتيب الأولويات من خلال مسار تشغيلي يبدأ بمسح البيئة المستقبلية، وينتهي بوضع خارطة طريق مرحلية للتدخل، وفق الآتي:

جدول رقم (12): آلية دمج الاستشراف الاستراتيجي في ترتيب الأولويات

مرحلة الاستشراف	السؤال الرئيس	الأداة المستخدمة	المخرج المتوقع
المسح الاستشرافي	ما المتغيرات التي قد تؤثر في الفجوة التنموية مستقبلاً؟	تحليل PESTEL ورصد الإشارات الضعيفة	قائمة بالقوى المحركة والاتجاهات الناشئة
تحديد أوجه عدم اليقين	ما المتغيرات الأعلى تأثيراً والأقل يقيناً؟	مصفوفة الأثر وعدم اليقين	مجموعة المتغيرات الحرجة
بناء السيناريوهات	كيف يمكن أن تتفاعل المتغيرات الحرجة؟	بناء السيناريوهات البديلة	أوضاع مستقبلية متمايزة
اختبار السياسات	هل يظل التدخل المقترح فعالاً في مختلف السيناريوهات؟	اختبار المتانة	تصنيف الأولوية إلى متينة أو مشروطة
التخطيط العكسي	ما الخطوات اللازمة للانتقال من المستقبل المرغوب إلى الحاضر؟	التخطيط العكسي (Backcasting)	خارطة طريق مرحلية قابلة للتنفيذ

2. نموذج استرشادي للسيناريوهات:

جدول رقم (13): اختبار الأولويات التنموية عبر السيناريوهات (نموذج توضيحي)

السيناريو	الافتراضات الرئيسة	الفجوة(Gd)	FRM	درجة الأولوية (SP)	استجابة السياسة
الاستمرارية (BAU)	بقاء الأداء الحالي دون تدخل إضافي	77.7-الفجوة الرقمية	0.35	104.9	رصد دون أولوية استثنائية
المخاطرة المرتفعة	تسارع الأتمتة والذكاء الاصطناعي عالمياً دون معالجة محلية	90.8(التعليم المبكر) و77.7 (الرقمي)	0.50	136.2 و116.55	إعلان أولوية قصوى وإعادة توجيه فوري للموازنة
التدخل المبكر (متوافق مع خارطة الطريق 2030)	تنفيذ ناجح للمرحلة الأولى من خارطة الطريق	SDPIالوطني 35 (بدل 48.18)	0.15	40.25	تثبيت المسار والانتقال لمرحلة بناء المناعة

- **ملاحظة منهجية :** هذه السيناريوهات توضيحية وليست نتاج ورشة استشراف فعلية أو استطلاع خبراء؛ الغرض منها بيان آلية استخدام معامل FRM في اختبار متانة الترتيب عبر افتراضات مختلفة.

آليات التطبيق المؤسسي:

1. الإطار المؤسسي المقترح:

- **أولاً: وحدة إدارة أولويات التنمية (DPMU)**: تقترح الدراسة إنشاء وحدة وطنية متخصصة تتبع وزارة التخطيط مباشرة، **وتتولى خمس مهام:**

جدول رقم (14): مهام وحدة إدارة أولويات التنمية(DPMU)

المهمة	ماذا تعني عملياً
التحديث الدوري للبيانات	ربط قواعد MICS والنشرات في منصة موحدة، وإعادة حساب SDPI سنوياً
التشخيص والترتيب الكمي	إنتاج ترتيب سنوي للأولويات وطنياً وبلدياً
الاستشراف ومحاكاة السياسات	توظيف أدوات الاستشراف لتقدير أثر المتغيرات المستقبلية
التنسيق بين القطاعات	ضمان اتساق البيانات والسياسات بين الجهات
المتابعة والتقييم	ربط مؤشرات الأداء الحكومية بـ SDPI

- **ثانياً: لوحة القيادة التفاعلية (SDPI Dashboard)** منصة رقمية تتيح:

1. العرض التفصيلي للمؤشر المركب وأبعاده.
2. محاكاة السياسات (ماذا يحدث إذا استثمرنا X في Y؟).
3. المقارنة بين البلديات (Benchmarking).

- **ثالثاً: دمج المؤشر في دورة الموازنة العامة**

- تخصيص 15% على الأقل من الميزانيات الاستثمارية للمشاريع التي تعالج الفجوات ذات الأولوية القصوى.
- اشتراط إرفاق "بطاقة أولوية" (Priority Card) بكل مشروع استثماري.

2. الدورة السنوية للسياسات:

جدول رقم (15): الدورة السنوية لسياسات إدارة أولويات التنمية

المرحلة	التوقيت	النشاط الرئيسي	المخرج
الأولى: التشخيص	يناير–مارس	تحديث البيانات وحساب الفجوات	تقرير التشخيص السنوي
الثانية: الترتيب	أبريل–مايو	تطبيق معادلات SDPI	مصفوفة الأولويات الموزونة
الثالثة: الاستشراف	يونيو–يوليو	تحليل الاتجاهات وبناء السيناريوهات	تقرير الاستشراف الاستراتيجي
الرابعة: التوجيه	أغسطس–سبتمبر	تقديم التوصيات لإعداد الموازنة	وثيقة توجيه السياسات

3. خارطة الطريق المرحلية للتنفيذ:

جدول رقم (16): خارطة الطريق المرحلية لتنفيذ مؤشرSDPI "التصميم ← التجريب ← التعميم"

المرحلة	المدة	الأنشطة الرئيسة	معيار الانتقال
التصميم	0–6 أشهر	الدليل، المؤشرات، القيم المرجعية، دلفاي/AHP	اعتماد بروتوكول واضح
التجريب	6–12 شهراً	حساب تجريبي، حساسية، مناطق مختارة	ثبات معقول وقابلية تنفيذ
التعميم	بعد 12 شهراً	لوحة وطنية، مذكرة أولويات، تكامل مع الموازنة	اعتماد مؤسسي ومراجعة دورية

4. ضوابط الحوكمة والمساءلة:

أ. الفصل بين الجهة المنتجة للبيانات والجهة الحاسبة للمؤشر والجهة متخذة القرار.
ب. نشر التعريفات والأوزان والافتراضات بشفافية.
ت. إتاحة حق الجهة القطاعية في تقديم تفسير مدعوم بالبيانات.
ث. حماية سرية البيانات وعدم نشر تفصيلات تكشف الأفراد.
ج. مراجعة مستقلة كل ثلاث سنوات.

مصفوفة توصيات السياسات العامة:

1. الأولوية الأولى: التعليم المبكر وجودة التعلم: (الفجوة: 90.8)

جدول رقم (17): مصفوفة توصيات السياسات لمعالجة فجوة التعليم المبكر وجودة التعلّم

الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	الأجل	الأثر المتوقع على SDPI
البرنامج الوطني للتدخل المبكر (3–5 سنوات) في الجنوب والريف	وزارة التعليم + البلديات	قصير	خفض الفجوة من 90.8 إلى 70 خلال 3 سنوات
توزيع "حقائب التعلم المنزلي" على أفقر 20%	الشؤون الاجتماعية + يونيسف	قصير	رفع بيئة التعلم من 2.9% إلى 15%
فصول تعليم مبكر متنقلة في الجنوب	التعليم + المالية	متوسط	سد فجوة الجنوب (0.6%) تدريجياً

2. الأولوية الثانية: الصحة الوقائية والتغذية: (الفجوة: 19.4–87.8)

جدول رقم (18): مصفوفة توصيات السياسات لمعالجة فجوات الصحة الوقائية والتغذية

الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	الأجل	الأثر المتوقع
الحملة الوطنية لسد فجوات التطعيم (الجبل الأخضر، الكفرة، الجفرة)	المركز الوطني لمكافحة الأمراض	قصير	رفع التغطية من 80.6% إلى 90%
برنامج تغذية الأم والطفل في مناطق التقزم >15%	الصحة + برنامج الأغذية العالمي	متوسط	خفض التقزم من 12% إلى 8%
تعزيز وحدات الرعاية الأولية المتنقلة في الجنوب	وزارة الصحة	متوسط	رفع رعاية ما قبل الولادة في الجفرة من 44% إلى 70%

3. الأولوية الثالثة: الشمول الرقمي: (الفجوة: 77.7)

جدول رقم (19): مصفوفة توصيات السياسات لتعزيز الشمول الرقمي

الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	الأجل	الأثر المتوقع
المبادرة الوطنية للشمول الرقمي: أجهزة لوحية مدعومة لأفقر 20%	الاتصالات + التعليم + المالية	متوسط	رفع الامتلاك من 22.3% إلى 40%
مراكز رقمية مجتمعية في البلديات الأقل اتصالاً	الهيئة العامة للاتصالات + البلديات	متوسط	ضمان وصول 100% للإنترنت الأساسي
برامج محو الأمية الرقمية للنساء في الريف	التعليم + منظمات المجتمع المدني	متوسط	تقليص الفجوة النوعية

4. الأولوية الرابعة: الحماية الاجتماعية: (الفجوة: 13.9–78.2)

جدول رقم (20): مصفوفة توصيات السياسات لتعزيز الحماية الاجتماعية وجودة الحياة

الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	الأجل	الأثر المتوقع
الاستراتيجية الوطنية للتربية الإيجابية	الشؤون الاجتماعية + التعليم	طويل	خفض العنف من 78.2% إلى 50% خلال 10 سنوات
برنامج الكشف المبكر للأطفال ذوي الصعوبات الوظيفية	الصحة + التعليم	متوسط	تحسين جودة حياة 13.9%
البرنامج الوطني لإسكان النازحين وإعادة الإدماج	الإسكان + العمل + البلديات	متوسط–طويل	تحويل النزوح إلى فرصة تنموية

5. الأولوية الأفقية: العدالة المكانية والاجتماعية:

جدول رقم (21): مصفوفة توصيات السياسات لتحقيق العدالة المكانية والاجتماعية

الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	الأجل	الأثر المتوقع
اعتماد "معامل العدالة المكانية" في توزيع الموازنات	التخطيط + المالية	قصير	إعادة توجيه 20–30% من الاستثمارات للمناطق الأكثر حرماناً
إصدار "خريطة الفجوات البلدية" سنوياً	الإحصاء + التخطيط	سنوي	تمكين البلديات من تحديد أولوياتها بالأدلة
إنشاء "صندوق الإنصاف التنموي" للبلديات العشر الأخيرة	المالية + التخطيط	متوسط	تقليل الفجوة بين أفضل وأسوأ 10 بلديات بنسبة 30%

ربط الإطار برؤية ليبيا 2050:

1. **التقاطع مع المحاور الاستراتيجية:**

جدول رقم (22): تقاطع مؤشر SDPI مع المحاور الاستراتيجية لرؤية ليبيا 2050

محور رؤية ليبيا 2050	الصلة بـ SDPI	الإجراء الاستراتيجي
رأس المال البشري	بُعد التعليم (الأولوية الأولى)	الاستثمار في التعليم المبكر
الصحة والرفاه	بُعد الصحة (الأولوية الثانية)	القضاء على التقزم وسد فجوات التطعيم
التحول الرقمي	بُعد المعيشة (الأولوية الثالثة)	معالجة الفجوة الرقمية اليوم
العدالة والتماسك	الحماية + العدالة المكانية	نظام حماية اجتماعية استباقي
الاستدامة البيئية	جودة المياه	رصد جودة مياه الشرب

2. **خارطة الطريق المرحلية الطويلة:**

جدول رقم (23): (خارطة الطريق الاستراتيجية طويلة المدى لربط الإطار برؤية ليبيا 2050 (نموذج توضيحي)

المرحلة	الفترة	التركيز	الهدف
الأولى: سد الفجوات الحرجة	2026–2030	التعليم المبكر بالجنوب، التطعيمات، سوء التغذية	خفض SDPI الوطني "نموذج توضيحي": من 48.18 إلى 35
الثانية: بناء المناعة التنموية	2030–2040	الفجوة الرقمية، العنف في التأديب، النزوح	ألا تتجاوز الفجوة بين أي بلديتين 15 نقطة
الثالثة: الانتقال إلى اقتصاد المعرفة	2040–2050	بناء القدرات المستقبلية (ذكاء اصطناعي، طاقة متجددة)	ليبيا ضمن أفضل 50 دولة في مؤشر التنمية البشرية

مؤشرات المتابعة والتقييم (KPIs) (نموذج توضيحي):

جدول رقم (24): مؤشرات المتابعة والتقييم الرئيسة (KPIs) والقيم المستهدفة حتى عام 2050 (نموذج توضيحي)

مؤشر المتابعة	القيمة الأساسية (2025–2024)	المستهدف 2030	المستهدف 2050
قيمة SDPI الوطني	48.18	35	20
فجوة التعليم المبكر (الجنوب مقابل الوطني)	0.6% مقابل 9.2%	تقليص الفجوة 30%	تقليصها 85%
معدل التقزم	12%	8%	أقل من 5%
نسبة امتلاك الحاسوب (أفقر 20%)	5%	25%	75%
نسبة العنف في تأديب الأطفال	78.2%	50%	أقل من 25%
الفجوة الرقمية (أغنى مقابل أفقر)	47 نقطة	25 نقطة	أقل من 10 نقاط

النتائج:

توصلت الدراسة إلى إطار عملي لإدارة أولويات التنمية في ليبيا، يقوم على ثلاثة مكونات مترابطة:

1. **أداة كمية** لترتيب الأولويات: مؤشر SDPI بلوحة قيادة تفاعلية.
2. **آلية مؤسسية دائمة**: وحدة متخصصة لإدارة أولويات التنمية تربط بين إنتاج البيانات وصياغة السياسات.
3. **دورة متكاملة للسياسات**: تبدأ بالتشخيص، ثم الترتيب، والاستشراف، وتنتهي بتوجيه القرارات والموارد.

التوصيات:

1. تأسيس فريق تجريبي بوزارة التخطيط لتطوير المنهجية بالتعاون مع مصلحة الإحصاء والقطاعات المعنية.
2. تنفيذ جولة دلفاي أو AHP لتحديد الأوزان والقيم المرجعية، ونشر نتائجها بشفافية.
3. تطبيق المؤشر تجريبياً على مجموعة محدودة من المؤشرات والمناطق، ثم مراجعته قبل التعميم.
4. ربط كل أولوية بمشروع أو برنامج وخط أساس ومستهدف وتكلفة ومؤشر نتيجة.

5. إصدار خريطة دورية للفجوات المكانية والاجتماعية، مع حماية سرية البيانات.
6. تطوير سيناريوهات 2030 و2050 لاشتقاق معامل المخاطر المستقبلية.
7. اعتماد العدالة المكانية والاجتماعية معياراً أفقياً في تصميم السياسات القطاعية.

حدود الدراسة والبحوث المستقبلية:

أ. حدود الدراسة:

1. تقتصر على بيانات ثانوية منشورة، ولا تستخدم البيانات الجزئية للمسح.
2. لا تختبر علاقات سببية بين المؤشرات.
3. المؤشرات المختارة لا تغطي جميع أبعاد التنمية الاقتصادية والبيئية والمؤسسية.
4. يُعدّ مؤشر (SDPI) إطاراً أولياً استرشادي يحتاج إلى تحقق خبرائي واختبار متانة قبل اعتماده كنموذج وطني نهائي.

ب. **البحوث المستقبلية المقترحة**:

1. تطبيق المؤشر على المستوى المحلي (البلديات) وإعداد خرائط حرارية.
2. تعزيز التحليل الكمي ببيانات نوعية (مقابلات، مجموعات نقاش مركزة).
3. دراسات لاحقة لتقييم أثر السياسات المصممة استناداً إلى المؤشر.
4. اختبار صدق المؤشر وثبات ترتيبه تحت سيناريوهات بديلة.

الخاتمة:

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن التحدي التنموي في ليبيا لا يرتبط بنقص البيانات وحده، بل يمتد إلى فجوة توظيف البيانات في تحديد الأولويات وصناعة السياسات العامة. وقد أظهر تحليل بيانات MICS 2024–2025 أن الواقع التنموي يتسم بتفاوتات واضحة بين القطاعات والفئات والمناطق، وأن الاعتماد على المتوسطات الوطنية وحدها قد يخفي تفاوتات مهمة.

وتتمثل الإضافة الرئيسة للدراسة في:

1. اقتراح مؤشر SDPI بوصفه أداة للانتقال من وصف الفجوات إلى ترتيبها وفق درجة الإلحاح.
2. دمج البُعد الاستشرافي عبر معامل المخاطر المستقبلية.
3. طرح ترتيبات مؤسسية وتنفيذية واضحة (وحدة متخصصة، ربط بالموازنة، عدالة مكانية أفقية).

إن تبنّي هذا الإطار من جانب وزارة التخطيط يمكن أن يسهم في الانتقال التدريجي من الاستجابة للأزمات إلى التخطيط القائم على الأدلة والاستشراف الاستراتيجي، بما ينسجم مع توجهات رؤية ليبيا 2050 وتطلعاتها نحو بناء دولة حديثة وعادلة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

وأخيراً، فإن الإطار المقترح ومؤشر (SDPI) يُمثلان 'إطاراً أولياً قابلاً للاختبار (Prototype Framework) يفتح الباب أمام بحوث تطبيقية مستقبلية؛ حيث يُتوقع من الخطوات اللاحقة تحويل هذا النموذج الأولي إلى أداة وطنية معتمدة عبر ورش عمل للخبراء) دلفاي(AHP/، والتجريب الميداني في بلديات مختارة، مما يضمن انتقال ليبيا من التخطيط الوصفي إلى التخطيط الاستباقي المبني على الأدلة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الأمم المتحدة .(2015) .تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2024) .تقرير التنمية البشرية 2024/2023 .
3. مصلحة الإحصاء والتعداد، ويونيسف .(2025) .اللقطات الإحصائية: نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات في ليبيا 2024–2025 .
4. وزارة التخطيط. (2024أ) .التقرير الوطني الطوعي الثاني لليبيا لأهداف التنمية المستدامة .
5. وزارة التخطيط. (2024ب) .نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 2012–2023.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bertalanffy, L. von (1968). General System Theory: Foundations, Development, Applications. New York: George Braziller.
2. Cairney, P. (2016). The Politics of Evidence-Based Policy Making. London: Palgrave Macmillan.
3. Castañeda, G., Chávez-Juárez, F., & Guerrero, O. A. (2018). How do governments determine policy priorities? Studying development strategies through spillover networks. Journal of Economic Behavior & Organization, 154, 335–361.
4. Dunn, W. N. (2018). Public Policy Analysis (6th ed.). New York: Routledge.
5. Dye, T. R. (2017). Understanding Public Policy (15th ed.). Boston: Pearson.
6. European Commission. (2020). Strategic Foresight Report 2020: Charting the Course Towards a More Resilient Europe.
7. Godet, M. (2006). Creating Futures: Scenario Planning as a Strategic Tool. Paris: Dunod.
8. Guerrero, O. A., & Castañeda, G. (2021). Quantifying the coherence of development policy priorities. Development Policy Review, 39(2), 155–180.

9. Head, B. W. (2016). Toward more evidence-informed policy making? Public Administration Review, 76(3), 472–484.
10. Jabareen, Y. (2009). Building a conceptual framework: Philosophy, definitions, and procedure. International Journal of Qualitative Methods, 8(4), 49–62.
11. Lasswell, H. D. (1956). The Decision Process: Seven Categories of Functional Analysis. College Park: University of Maryland Press.
12. Meadows, D. H. (2008). Thinking in Systems: A Primer. White River Junction, VT: Chelsea Green Publishing.
13. Miles, M. B., Huberman, A. M., & Saldaña, J. (2014). Qualitative Data Analysis: A Methods Sourcebook (3rd ed.). Thousand Oaks, CA: SAGE.
14. Monteiro, B., & Dal Borgo, R. (2023). Supporting decision making with strategic foresight. OECD Working Papers on Public Governance.
15. OECD. (2019). Managing for Sustainable Development Results: Guiding Principles. Best Practices in Development Co-operation. Paris: OECD Publishing.
16. OECD. (2020). Strategic Foresight for Better Policies.
17. OECD. (2025a). Strategic Foresight Toolkit for Resilient Public Policy.
18. OECD. (2025b). Building Anticipatory Capacity with Strategic Foresight in Government: Lessons from Lithuania, Italy, and Malta. OECD Public Governance Reviews. Paris: OECD Publishing.
19. Simon, H. A. (1997). Models of Bounded Rationality. Cambridge, MA: MIT Press.
20. UNDP. (1997). Governance for Sustainable Human Development: A UNDP Policy Document. New York: UNDP.
21. UNDP. (2022). Human Development Report 2021/2022.
22. UNDP. (2026). UNDP's Foresight for Strategic Planning Toolkit.
23. UNESCO. (2023). Futures Literacy: A Capability for Embracing Complexity.
24. UNICEF. (2025). Multiple Indicator Cluster Survey 2024–2025: Statistical Snapshots—Libya.
25. WHO. (2024). What Works to Promote Evidence-Informed Decision-Making?
26. World Bank. (2017). World Development Report 2017: Governance and the Law.
27. World Bank. (2023). World Development Report 2023.